بمشاركة سورية... انعقاد مجلس وزراء الصحة العرب بدورته الـ٥٩ في جنيف

غباش: خطوة للتعاون والتكامل للحفاظ على الأمن الصحي العربي

محمود الصالح

انطلق بمشاركة سورية اجتماع الدورة العادية الـ٥٩ لمجلس وزراء الصحة العرب الذي ينعقد في جنيف على هامش أعمال الدورة الـ٧٦ لجمعية الصحة العالمية، ومثل سورية وزير الصحة الدكتور حسن محمد غباش، وتم خلال الاجتماع ضمن جدول الأعمال اعتماد مشروع قرار بشأن الأحوال الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل.

وفي كلمة لغباش خلال الاجتماع أكد أهمية الاجتماع كخطوة في تعزيز التعاون لتحقيق التكامل المنشود في تطوير التعاون العربي المشترك في مجال الصحة والحفاظ على الأمن الصحي العربي إضافة إلى أنه ينعقد في إطار الحاجة لمواصلة النهوض بالعمل العربي المشترك لمواجهة الأعباء الصحية التي أفرزتها تداعيات جائحة كورونا على الأنظمة الصحية ومختلف القطاعات الحيوية وما تتطلبه من تعزيز التعاون ووضع السياسات والبرامج المشتركة عربياً.

وأضاف غباش: «إن انعقاد هذا المجلس يمثل فرصة سانحة لدراسة كل المقترحات المطروحة على جدول أعمال هذا اللقاء، لما تكتسي من أهمية بالغة، تصبو إلى مستوى الأهداف المشتركة بما يستوجب تكثيف الجهود والعمل العربي المشترك بين الدول الأعضاء، وإننا جميعاً اليوم مدعوون لاتخاذ ما يلزم لتعميق معايير التعاون والتشارك لخدمة الأمة العربية، فجميع المجتمعات العربية تمتلك قدراً كبيراً من المسؤولية والتخطيط الجيد لتحقيق أهداف الأمن الصحي الشامل والمنشود».

وأكد غباش أن سورية تقدر بشكل كبير الدعم والمؤازرة ووقوف أشقائها وأصدقائها إلى جانبها من أجل تجاوز ما مرت به فيما مضى، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على محبتهم وتقديرهم وحرصهم على سورية وعلى الدور الذي تمثله كضرورة في الجسد العربي متقدماً بجزيل الشكر والامتنان على ما تم تقديمه من مساعدات طبية وإغاثية لدعم الجهود الحكومية بالاستجابة لتداعيات الزلزال المدمر الذي أودى بحياة الآلاف من السوريين.

وبين الوزير غباش أن سورية تجد في أشقائها العرب المظلة الداعمة والمتضامنة معها كي تتعكن من التعافي من كل ما مرت به ولاسيما قطاعها الصحي وتتطلع بأمل كبير لعودة العمل العربي المشترك وإنجاز كل الاستحقاقات التي من شأنها النهوض بالأمة.

وقال: نحن اليوم بأمس الحاجة لهذا التعاون حاضراً ومستقبلاً، معرباً عن أمله بنجاح الاجتماع ومؤكداً التزام سورية بالعمل مع أشقائها جنباً إلى جنب بما يسهم بخدمة مواطنينا ورفع مستوى القطاع الصحي العربي.

الحصادات تحتاج إلى موافقة مسبقة

حماة تنتظر موسماً جيداً من القمح

حماة- محمد أحمد خبازي

بيَّنَ عضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة بمحافظة حماة عبد الحميد العموري لـ«الوطن»، أن اللجنة الزراعية الفرعية حددت ٢٨ الشهر الجاري موعداً لبدء عمليات الحصاد واستلام محصول القمح من فلاحي المحافظة للموسم الحالي.

وأوضح أن الحصاد قبل هذا الموعد المحدد ممنوع منعاً باتاً وكذلك تجميع المحصول تحت أي عنوان ومهما تكن الكميات، فالمحصول من الحقل إلى مركز الحبوب مباشرة.

وذكر أن اللجنة الزراعية حددت أجور حصاد القمح والشعير في محافظة حماة لحصاد الدونم للقمح المروي بـ٦٠ ألف ليرة للحصادة التي تنتج التبن مشولاً، و٥٥ ألف ليرة للحصادة التي تنتج التبن فلتاً، و٤٠ ألف ليرة للحصادة التي تنتج قشاً.

وأما أجور حصاد دونم القمح البعل، فحددت بنحو ٣٥ ألف ليرة للحصادة التي تنتج التبن مشولاً، و٣٠ ألف ليرة للحصادة التي تنتج التبن فلتاً، و٢٥ ألف ليرة للحصادة التي تنتج قشاً.

وأما أجور حصاد دونم الشعير المروي فحددت بـ٥٥ ألف ليرة للحصادة التي تنتج التبن مشولاً، و٥٠ ألف ليرة للحصادة التي تنتج التبن فلتاً، ونحو ٢٥ ألف ليرة للحصادة التي تنتج قشاً، فيما حددت أجور النقل بنحو ١٦٠ ألف ليرة للنقلة الواحدة مسافة ٢٠ كم وما دون لمركز التسويق.

ولفت إلى أن هذه الأجور درست قبل إقرارها بشكل جيد، وروعيت فيها كل تكاليف عمليات الحصاد ونفقات الحصادات، من غيار الزيت واهتلاك القشاط لأجرة السائق مع هامش ربح مجزٍ لأصحابها. وأشار إلى أن كل مخالفة من أصحاب الحصادات تستوجب اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم ٨ للعام ٢٠٢١.

وذكر العموري أن المحافظ أصدر تعميماً لمديري المناطق والنواحي بمنع دخول الحصادات إلى الأراضي الزراعية إلا بموافقة مسبقة منهم تحت طائلة حجز الحصادة.

ومن جانبه بيّن مدير فرع السورية للحبوب بحماة وليد جاكيش لـ«الوطن» أنه تم تجهيز ٨ مراكز لاستلام الأقماح لهذا الموسم التسويقي، وذلك في شطحة والسقيلبية وجب رملة وسلحب ومحردة وكفربهم لاستلام المحصول دوكما من المزارعين، وفي مركزي حماة وسلمية لاستلام المحصول مشولاً.

وأوضح أن الطاقة الاستيعابية للصويمعات والمستودعات نحو ٢٢٠ ألف طن، ومن الممكن تخزين ما بين ٣٠٠ – ٤٠٠ ألف طن بشكل كامل باستخدام صويمعات المطاحن، كمطحنة سلمية التي تستوعب نحو ٨٠ ألف طن.

ومن جهته بيَّن مدير زراعة حماة أشرف باكير لـ«الوطن» أن وضع محصول القمح هو بين الجيد في كل المناطق والمتوسط في منطقة سلمية.

وكشف مصدر في المديرية أن المساحات المزروعة بالقمح في مجال إشرافها نحو ٤٦٠٣٠ هكتاراً، منها ٢٥٢٥٢ هكتاراً مروية و٢٠٧٧٨ هكتاراً بعلية، ويقدر إنتاجها بنحو ٩٠ ألف طن. وذكر أن عمليات حصاد الشعير بدأت منذ أيام في الحمراء وسلمية وصوران وصيورة، وبلغت المساحة المحصودة حتى تاريخه أكثر من ٤٥٠ هكتاراً من الشعير السقي و١٧ ألف هكتار من البعل. بينما بلغت المساحات الإجمالية المزروعة بالشعير المروي والبعل في مجال إشراف المديرية نحو ٨٨٦٨٨ هكتاراً، والمساحة القابلة للحصاد ٦٣٤٩٤ هكتاراً.

فيما كشف مصدر في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب، أن واقع المحصول بين الجيد والمتوسط والضعيف، وأن المساحات المزروعة بالقمح ٥٢٩٥٨ هكتاراً، منها ٥٠٧٨١ مروية و٢١٧٧ بعلية، فيما كانت الخطة المقررة للموسم الحالي زراعة ٥٢٧٢٥ هكتاراً، وأن الإنتاج المتوقع نحو ١٣٨ ألف طن.

وبيَّن رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم لـ«الوطن»، أن الاستعدادات لموسم التسويق جيدة، وأن أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد في حالة استنفار طوال أيام التسويق حيث وزعوا على الروابط في مناطقهم، والروابط في المراكز لمعالجة أي معوقات أو شكوى من الفلاحين في حينها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بالمحافظة.

وكان محافظ حماة محمود زنبوعه قد ترأس اجتماعاً للمعنيين بتسويق القمح، بحضور قائد شرطة المحافظة اللواء تركي السعيد ومديري المناطق والنواحي، شدد فيه على استلام كل إنتاج الفلاحين من القمح، وتقديم كل التسهيلات لهم لتمكينهم من تسليم محصولهم لمراكز الحبوب المنتشرة بمناطق المحافظة.

وأكد ضرورة تسهيل عبور أي كمية من المحصول إلى مراكز الاستلام من جميع المناطق، ومنع أي عمليات متاجرة أو مضاربة بالقمح وإنزال أقصى العقوبات القانونية بحق المخالفين.

ولفت المحافظ إلى ضرورة منح شهادات منشأ للمحصول عن طريق الوحدات الإرشادية والجمعيات الفلاحية، وطلب من جميع الجهات المعنية عدم منح أي تراخيص أو إذن لنقل المحصول إلا للمزارعين أصحاب المحصول وعبر مسار محدد من الحقول إلى مراكز الاستلام مباشرة.

وأشار المحافظ إلى ضرورة تأمين كل مستلزمات التخزين من أجهزة مخبرية وفنية ومواد التعقيم على مستوى كل مركز، واستنفار غرف العمليات وجميع الجهات العامة على مدار الساعة خلال فترة حصاد موسم القمح وتسليمه للمراكز.

نأمل تحسن وضع الكهرباء الشهر القادم

وزير الكهرباء لـ«الوطن»: لابد من تصحيح تسعيرة الكهرباء والأسعار مازالت «اجتماعية»

حمص- نبال إبراهيم

افتتح وزير الكهرباء غسان الزامل برفقة محافظ حمص نمير مخلوف يوم أمس أكبر مشروع طاقة شمسية تم تنفيذه على سطح هنغار إحدى المنشآت الصناعية في مدينة حسياء الصناعية، بحيث تم ربط هذه المحطة الكهروضوئية بالشبكة الكهربائية باستطاعة إجمالية تقدر بحوالى ٣ ميغا واط.

وأكد وزير الكهرباء غسان الزامل لـ«الوطن» أن هذا المشروع الشمسي من المشاريع المهمة جداً لتأمين الطاقة الكهربائية المستدامة، باعتبارها إحدى الركائز الاقتصادية المهمة في بلدنا وأهم المشروعات وأسرعها إنجازاً في سورية، بحيث لم تتجاوز مدة الإنجاز منذ بدء الترخيص حتى الانتهاء من هذا المشروع نحو ١١ شهراً.

وأشار الوزير إلى أن من ميزات مثل هذه المشاريع خفض الانبعاثات الكربونية خاصة لكونه مطلباً عالمياً حالياً، داعياً المستثمرين لتأمين احتياجاتهم من الطاقات المتجددة والبديلة لكونها الأرخص والأكثر مردودية، مبيناً أن هذا المشروع ذو جدوى اقتصادية عالية حيث إن كلفة استرداد رأس المال لا تتجاوز مدة ٤ إلى ٤,٥ سنوات ومدة الاستثمار ٢٥ عاماً وأنه تم الترخيص لبيع فائض الكهرباء.

ولفت الوزير إلى أن وزارة الكهرباء عملت على تعديل القانون ٣٢، وأصدر الرئيس أول تعديل للقانون للعام ٢٠١٠ بالقانون ٣٢ للعام ٢٠٢١ وأعطى الكثير من التسهيلات للمستثمرين، مشيراً إلى الاجتماع مع الكثير من الصناعيين للوقوف على متطلباتهم ليتم بعدها صدور القانون ٤٢ للعام ٢٠٢٢ والذي مهد لاستخدام المستثمرين للطاقات البديلة.

وكشف الوزير عن عقد مؤتمر للاستثمار بالطاقات المتجددة في شهر تشرين الأول المقبل وسيتم الاستماع خلاله لجميع الآراء لدراستها ومواءمتها للقوانين والأنظمة النافذة، مشيراً إلى وجود عدد من المشاريع الممائلة سواء في وزارة الكهرباء أو المستثمرين بالطاقات البديلة سواء الشمسي أو الريحي سيتم الإعلان عنها في وقتها.

وردداً على سؤال «الوطن» حول الحديث عن ارتفاع أسعار الكهرباء، أكد الوزير أن تسعيرة الكهرباء هي تسعيرة اجتماعية ويكون هناك تغير ملحوظ بالنسبة للشرائح المتدنية حتى ألف كيلو واط.

وأضاف الوزير: إن ما ينتج من الطاقة الكهربائية على مستوى وزارة الكهرباء يتم توزيعه على كل المحافظات السورية وإذا ما حدث تحسن في الإنتاج وهذا مأمول خلال الشهر القادم سيتم وضع مشاريع جديدة مهمة بالخدمة ما سينعكس إيجاباً على المواطنين وعلى ساعات التقنين وزيادة ساعات التخديم، مؤكداً أن أي زيادة في كميات التوليد ستشعر بها المحافظات كافة دفعة واحدة.

بدوره أكد مدير الشركة المنفذة للمشروع أنس خلوف لـ«الوطن» أن هذا المشروع عبارة عن حقل شمسي باستطاعة ٣ ميغا واط ويتألف من ٥٤٠٠ لاقط شمسي باستطاعة ٥٥٠ واطاً للاقط الواحد مع ٣٠ انفيرتراً باستطاعة ١٣٠ لكل انفيرتر منهم برأس مال إجمالي للمشروع يقدر بنحو ١٢ مليار ليرة سورية، لافتاً إلى أن الجدوى الاقتصادية من المشروع كبيرة جداً وخاصة بالنسبة لمعمل مثل معمل الزجاج الذي استطاعته دائماً بالذروة على مدار الساعة، بحيث يتم تحقيق وفر سنوي من استهلاك الكهرباء بما يعادل ٢٢ بالمئة والتي تعتبر عاملاً أساسياً كمادة أولية.

وأشار إلى أن الطاقة الإنتاجية السنوية لهذا الحقل الشمسي حوالى ٤٢٠٠ كيلو واط ساعي سنوياً ويرفد الشبكة الكهربائية بنحو ١٥ ميغا واط يومياً.

أمطار سيلية غزيرة وبَرَد يُلحقان أضراراً في المزروعات

مدير زراعة الحسكة لـ«الوطن»: الحصيلة الأولية للأضرار تجاوزت ١٥٠٠ هكتار

الحسكة- دحام السلطان

شهد عدد من مناطق الحسكة مساء وليلة أول من أمس أمطاراً غزيرة أدت إلى تشكل السيول في بعض المناطق وسقوط للبرد «الحالول» في أرياف مناطق ريف الحسكة الشرقي، وتل براك «شمال شرق الحسكة، وتل تمر «غرب الحسكة»، ما أدى إلى حدوث أضرار متفاوتة في المزروعات الشتوية في المناطق المذكورة.

وبيّن مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم في تصريح لـ«الوطن» أن عدداً من مناطق الاستقرار الزراعي على امتداد الرقعة الجغرافية للمحافظة، شهدت هطلات مطرية غزيرة أدت إلى تشكل السيول في الأودية والمسيلات المائية، رافقها سقوط للبَرَد خلال ليلة الجمعة الماضية وأمس الأول السبت، كان أغزرها من بعد منتصف الليلة قبل الماضية وساعات الصباح والصباح الباكر من يوم أمس الأحد، ما أدى إلى حدوث أضرار في ١٧ قرية تتبع لمناطق أرياف الحسكة، والمناطق الشرقية والشمالية الشرقية والغربية في أرياف مناطق «تل براك وتل تمر وريف الحسكة»، نتيجة لسقوط البرد، وتفاوتت الأضرار فيها بين الكلّي والجزئي في المزروعات الشتوية في المناطق المذكورة.

وأوضح الجاسم أن الحصيلة الأولية من إجمالي حجم المساحات للأضرار وصلت إلى ١٥٧٠ هكتاراً، و٤٧٥ هكتار قمح بعل، ومساحة ٩٠٠ هكتار شعير بعل، و١٥٠ هكتار خضراوات صيفية في منطقة تل براك «شمال شرق الحسكة»، و٥٠ هكتار نباتات طبية وعطرية في منطقة تل تمر «غرب الحسكة» وتراوح حجم أضرارها بين الكلي والجزئي، بنسب تتراوح بين ٦٠- ٨٠ بالمئة، مضيفاً إنه تم إبلاغ الدوائر الزراعية الفرعية والوحدات الإرشادية، لحصر الأضرار فيها بشكل نهائي من حيث حجم المساحة للأراضي التي أتى عليها البَرَد بشكل دقيق.

وأشار إلى أن الأمطار والبرد التي هطلت على المناطق الآمنة في منطقة تل براك، أدت إلى تخريب مساحة ٥٠٠ هكتار، ٥٠ هكتاراً منها قمح بعل، و٤٠٠ هكتار شعير بعل، و٥٠ هكتار خضراوات صيفية وتراوحت نسبة الضرر فيها بين ١٥- ٦٠ بالمئة.

وبيّنت رئيس شعبة المناخ في المديرية كوثر عباس أن أكثر كمية هطل مطري سجلته بلدة «تل تمر» غرب المحافظة وصلت إلى ٨٨ مم، تلتها بلدة «تل براك» شمال شرق الحسكة بـ٣٢ مم ومن ثم قرية «أم مدفع» بريف الحسكة الجنوبي الغربي بـ٢٤ مم، فبلدة «تل بيدر» بـ١٢ مم في حين تراوحت كميات هطل الأمطار في بقية المناطق بين ١١ ملم وما دون الواحد مم، لافتة إلى أن الفرصة لا تزال مواتية لهطل الأمطار الربيعية، نتيجة لوجود الغيوم الممطرة في سماء المحافظة بكثافة.

> حجم الأضرار بين الكلي والجزئي تتراوح بين ٦٠- ٨٠ بالمئة

يُذكر أن مناطق رأس العين «المحتلة» والدرباسية «غرب وشمال غرب المحافظة»، كانت قد شهدت حدوث أضرار متفاوتة في المزروعات الشتوية بين الكلّي والجزئي، نتيجة للأمطار الغزيرة وسقوط البرد خلال نهاية أيام الثلث الأول من شهر نيسان الماضي، التي أدت إلى تشكل السيول في الأودية والمسيلات المائية، وإلحاق أضرار في مساحة واسعة في المزروعات الشتوية، ولاسيما المحاصيل الإستراتيجية منها.